حرّة واختيار ممثلين عنهم للتفاوض حول صيغة حل كونفدرالي مع الاردن. وقد سعى وزير الخارجية السابق، جورج شولتس، بنفسه، الى التحقق من هذه المسألة، خلال زيارة لهذا الغرض قام بها الى القدس. غير ان شولتس فشل في الالتقاء بأي من الشخصيات الفلسطينية التي وُجِّهت اليها الدعوات لمقابلته والتباحث معه في شأن الانتخابات. وكانت هذه الواقعة أول اختبار جدّي لنفوذ م.ت.ف. العملي داخل المناطق المحتلة في السنتين الاخيرتين؛ إذ تمّت المقاطعة بناء على طلب المنظمة، وكانت الاستجابة كاملة، وتعزّزت بتظاهرات شعبية معادية لشولتس، ولمبادرته المعروفة، ولأي لقاء معه. وكانت واشنطن تطمح الى الحصول على موافقة صريحة من أبرز شخصيات الضفة والقطاع على اجراء الانتخابات، بعد حصول هؤلاء على ضوء أخضر من م.ت.ف. فيذهب شولتس، في ضوء ذلك، الى مقر الحكومة الاسرائيلية وفي يده ورقة تخوّله التحدث، بثقة عالية، حول شكل الترتيبات التي ينبغي اتخاذها للبدء في عملية السلام، في اطار مبادرته الشهيرة. وقد رافق هذا الطموح، قبيل الانتخابات البرلمانية الاخيرة في اسرائيل، أمل اميركي في فوز حزب العمل الاسرائيلي، وتمكّنه من تشكيل حكومة جديدة بأغلبية عمالية؛ اذ ان من شأن ذلك ان يسهّل، الى حد كبير، مهمة واشنطن في الشرق الاوسط، وفي اسرائيل بالذات، على اعتبار ان تكتل الليكود، وشامير شخصياً، يرفضان مبادرة شولتس من أساسها. لكن نتائج الانتخابات جاءت، في محصلتها، انتصاراً لليكود، الذي شكّل، فيما بعد، حكومة جديدة برئاسته، اشرك فيها خصمه التقليدي، «العمل». أدت هاتان النتيجتان، فشل لقاءات شولتس وتشكيل حكومة برئاسة شامير، الى وضع مبادرة شولتس في البرّاد. وجاءت قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لتنهي أي حديث بشأنها. غير ان واشنطن لم تتخل، في المرحلة اللاحقة، عن جوهر مبادرة شولتس، وان كفّت عن طرحها. فعلى الرغم من فتح حوار بينها وبين م.ت.ف. فقد اخذت تعلن، جهاراً، رفضها لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما أكدته الادارتان الاميركيتان، السابقة واللاحقة، اللتان أوضحتا ان واشنطن لا تزال تحبّذ قيام كونفدرالية فلسطينية مع الاردن، الذي تعتبره صاحب دور رئيس في عملية السلام. ويمثّل هذا الموقف سقف التحرك الاميركي في المرحلة الراهنة. لذا، من المتوقع ان تسعى الادارة الاميركية الى الضغط من أجل اجراء انتخابات في الضفة والقطاع، باعتبارها تتفق ومطالبها هي في الوقت الذي تمثّل جامعاً مشتركاً بين الطروحات الاسرائيلية على اختلافها. ويتخذ هذا الضغط وجهتين. فهو، من جهة، موجّه الى سكان الضفة والقطاع؛ وهو، من جهة أخرى، موجّه الى حكومة شامير التي تعتبر الانتخابات مرحلة لاحقة لموافقة السكان على مشروع الحكم الذاتي أولاً. لكن واشنطن لا تستطيع، في مرحلة الحوار مع م.ت.ف. تجاهل الاخيرة. لهذا، ربما قدمت وعوداً اليها بالمشاركة في المفاوضات، لاحقاً، من ضمن وفد اردني، اذا ما قبلت فكرة الانتخابات وساعدت على ضمان انجازها. لكن، وعلى الرغم من التوافق الظاهر في موقفي واشنطن وتل ـ أبيب من مسيرة الحل السلمي في المنطقة، فانه ينبغي التمييز بين التوجّه البراغماتي لدى الادارة الاميركية، الذي يبقي الموقف الاميركي منفتحاً على الاحتمالات، ويحاول استيعاب التطورات واستثمارها في اطار مصالحه مع مراعاة نسبية لمصالح الاطراف الاخرى، وبين الموقف الاسرائيلي الذي يريد ان يبقي الاحتمالات مفتوحة عليه، أي يأخذ منها ما يتفق معه وحسب. فواشنطن، على خلاف تل ـ أبيب، لا تستطيع، كدولة عظمى معنيّة قبل غيرها بمجريات الصراع العام في الشرق الاوسط، باعتبارها طرفاً رئيساً فيه، ان تسقط من حساباتها تطورات الموقف الفلسطيني وتأثيراتها، الاقليمية والدولية، في مرحلة الانفراج الدولي، الذي تعتبر واشنطن الشريك الاساسي فيه. ويمكن تلمّس انفتاح واشنطن النسبي في هذا الاتجاه في تجاوزها الحقبة الكيسنجرية، وانـدحار تأثيرات هذه الحقبة على صنع القرار الاميركي الخاص بالشرق الاوسط، والتي ظلّت